

توصيات المؤتمر السنوى السادس لكلية الحقوق - جامعة المنصورة
تحت عنوان
{ التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم
العربى }
هيلتون رمسيس - القاهرة
٢٦-٢٧ مارس ٢٠٠٢

* يوصى المؤتمر بمايلى :

أولاً : القراءة المتأنية والواعية للاتفاقات الدولية ومحاولة تعظيم الإستفاده مما تتيحه من فرص وتقليل الخسائر التى قد تتجم عنها ، مع التنسيق بين الدول ذات المصالح المشتركة كالدول العربية والاسلامية والنامية لتعزيز موقف مفاوضاتها فى المحافل الدولية .

ثانياً : الإستعانة بالخبراء والباحثين من قبل كل من المفاوض والمشرع المصرى والعربى ليكون على بينه بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية العولمة ، ليتم التوصل إلى إتفاقات أو قوانين تحقق التوازن بين الصالح الوطنى والالتزامات الدولية.

ثالثاً : تفعيل التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى منطقتنا العربية لتعزيز مكانتها بين التكتلات الاقتصادية الضخمة فى الدول المتقدمة والنامية على السواء .

رابعاً : إنطلاقاً من ضرورة قيام الدول بتوفيق أوضاعها فيما يتعلق بالتنسيق بين تعهداتها الدولية وتشريعاتها الداخلية يوصى المؤتمر بإستكمال المنظومة التشريعية لتحقيق التنمية المستدامة بمايتفق مع التطورات العالمية الجديدة لدفع عجلة التنمية فى اتجاهاتها الايجابية فى كافة المجالات . مع الإهتمام بجودة المنتج التشريعى كى يتوافق ومقتضيات العصر وتدفق الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى .

خامساً : يؤكد المؤتمر على أن العولمة تفرض على الدولة ضرورة تطوير قدراتها الذاتية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل الوصول إلى مستوى المنافسة الدولية الذى تقتضيه العولمة . وضرورة تنمية الوعى بمفهوم العولمة وما قد تخلفه من آثار بنية

الوصول إلى التعامل الإيجابي مع هذه العملية من أجل حشد الطاقات وتعبئة الجهود والموارد للتنمية .

سادساً : يؤكد المؤتمر على أنه من الخطأ بل من المستحيل أن تقوم العولمة على فكرة إملاء ثقافة واحدة على جميع الدول وإنما من الضروري الحفاظ على التنوع الثقافي والفكري ودراسة وتحليل النظم الاقتصادية المختلفة بما فيها النظام الإقتصادي الإسلامي .

سابعاً : فى مجال الملكية الفكرية يؤكد المؤتمر على الآتى :

- ١- ضرورة الفهم الواعى لاتفاقات الملكية الفكرية التى تم التصديق عليها والتعرف على الاستثناءات الواردة بتلك الاتفاقيات وكيفية تعظيم الاستفادة من المزايا الوارده بها مثل : الاستيراد الموازى والتراخيص الإجبارية والافصاح فى براءات الاختراع مع الاعتراف بما يعرف بحقوق المزارعين .
- ٢- تهيئة المناخ العام للبحث العلمى والابتكار والإهتمام بالعلماء وتشجيعهم من خلال منح الحوافز المادية والمعنوية وتسويق منتجاتهم البحثية .
- ٣- اقرار حق الدول النامية فى السيادة على مواردها النباتية والجينية .

ثامناً : فى مجال الإستثمار الأجنبى المباشر يوصى المؤتمر بالآتى :-

- ١- الاهتمام بدراسة دوافع ومحركات الاستثمار الأجنبى المباشر حتى نتمكن من التعامل مع المستثمرين على اسس علمية وبما يضمن توفير الوقت والجهد وتعظيم الإستفادة من تدفق الإستثمارات الأجنبية .
- ٢- عدم التركيز على مجرد تقديم الحوافز الضريبية فقط وإنما أيضاً ضرورة الإهتمام بالشفافية البيروقراطية وتنمية العنصر البشرى .

تاسعاً : وفى مجال البنوك والمصاريف يوصى المؤتمر بتعظيم القدرة التنافسية للقطاع المصرفى حتى يتمكن من مجابهة المنافسة الخارجية .

عاشراً : وفيما يتعلق بغسيل الأموال يوصى المؤتمر بالآتى :

- ١- ضرورة دعم التعاون الدولى والإقليمى فى مجال مكافحة الأموال من خلال التنسيق بين قوانين ونظم الدول فى هذا الشأن .
- ٢- تعزيز التعاون القضائى لمكافحة جرائم غسل الأموال والالتزام بتطبيق أحكام اتفاقيات الأمم المتحدة للقضاء على مصادر الأموال القذرة .

٣- التأكيد على ضرورة أن يقومك الجهاز المصرفى بدور فاعل فى مكافحة غسيل الأموال .

٤- وجوب تصدى المشرع لمكافحة غسيل الأموال من خلال تشريع محكم يراعى الأبعاد الدولية والمحلية ويعكس حقيقة أن الأضرار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لغسيل الأموال أكبر من أى نفع أو مكسب عابر ينجم عن التساهل فى معاملة الأموال القذرة .